الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته (العراق حالة دراسية) للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١١ م

أ. م. د. عبد العظيم عبد الواحد الشكري
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد

م. حسين عباس حسين الشمري
جامعة بابل
كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

تناول البحث مشكلة الفساد في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١١، وجاء فيه إن مشكلة الفساد تعتبر ظاهرة عالمية إذ لا يوجد دولة أو مجتمع خال من الفساد وان هذه الظاهرة السيئة تنتشر في الدول النامية بشكل أوسع مما هي عليه في الدول المتقدمة، وأسباب ذلك كثيرة منها مثلا تراجع المستوى المعاشي في اغلب الدول النامية فضلاً عن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول النامية عكس الدول المتقدمة التي تتميز بمستوى معاشي جيد و استقرار اقتصادي وسياسي وفي العراق تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة ظهرت منذ تأسيس أول حكومة عراقية في عشرينيات القرن الماضي إذ أصابت الجهاز الإداري والمالي العراقي خاصة في المؤسسات العامة وان كانت بنسب متفاوتة إلا أنها انتشرت بشكل واسع في مؤسسات الدولة اعتبارا من عام ١٩٨٠ وما بعدها بسبب الحروب التي مرت على الشعب العراقي والحصار الذي فرض عليه اعتبارا من عام ١٩٩١ وما بعدها مما أدى إلى تدني المستوى المعاشي للمواطن العراقي بشكل عام، مما جعل الكثير من موظفي الدولة يتقبلون الرشوة أو يقومون باختلاس الأموال العامة لإشباع حاجاتهم الأساسية، وتفاقمت هذه الظاهرة بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ بحيث أصبحت ظاهرة عامة في اغلب دوائر ومؤسسات الدولة، ومما شجع هذه الظاهرة هو عدم وجود قانون قوي يحاسب الفاسدين، أو بسبب وجود قوى متنفذة في الدولة تحميهم من العقوبة وكان لذلك انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، هذا وقد قسم البحث إلى مبحثين وكالاتي:

المبحث الأول تناول مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه وآثاره في الدول النامية بشكل عام.

أما المبحث الثاني فتناول واقع وحجم الفساد في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١١) وسبل مكافحته للقضاء عليه ومعالجة آثاره.

وأخيرا جاء أهم ما توصل إليه الباحثان من استنتاجات وما يراه من توصيات مناسبة في هذا الموضوع ثم قائمة المصادر العربية والأجنبية.

Corruption in developing countries and the economic and social repercussions And ways to combat it (Iraq Case Study) for the period 2004 - 2011 AD

Asst. prof.
Abdul Azim A. Al-Shukri (PH.D)
University of Qadisiyah
College of Administration and Economics

Lecturer
Hussein A. AL_shameri
University of Babylon
College of Administration and Economics

Abstract:

The research problem of corruption in developing countries in general and Iraq in particular for the period from 2004 - 2011, which stated that the problem of corruption is a global phenomenon as there is no state or society free of corruption and that this bad phenomenon spread in

developing countries more broadly than it is in the States advanced, and the reasons for this are many, for example, dropped the standard of living in most developing countries in addition to the lack of economic and political stability in developing countries unlike developed countries, which is characterized by the level of my pension good and stable economic and political in Iraq is the phenomenon of administrative and financial corruption old phenomenon emerged since the founding of the first Iraqi government in the twenties of the last century as hit the administrative and financial Iraqi particularly in public institutions, though to varying degrees, they have spread widely in state institutions as from 1980 onwards due to wars that have passed on the Iraqi people and the siege imposed on him as of 1991 and beyond, which led to the low level of living of the Iraqi people in general, making a lot of state employees accept bribes or they embezzled public funds to satisfy their basic needs, and exacerbated this phenomenon after the occupation in 2003 so that the general phenomenon in most departments and state institutions, which has encouraged this phenomenon is not and a strong law punished corrupt, or because there are influential forces in the country to protect them from this punishment The research is divided into two sections as follows :

First topic :

The concept and types of corruption, its causes and its effects in developing countries in general .

The second section addressed the reality and extent of corruption in Iraq and the economic and social effects of the period (2004 - 2011) and ways to combat it .

Finally came the most important findings of the researcher of the conclusions and the recommendations it deems appropriate in this topic and then a list of Arab and foreign sources.

المقدمة :

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تشمل مختلف الدول إذ لا يوجد مجتمع خال من الفساد ولا توجد حكومة نظيفة تماما ولكن الاختلاف يكمن في مستوى وحجم ذلك الفساد.

والفساد هو جزء من الطبيعة البشرية، فبذور الخير والشر موجودة داخل كل إنسان، فقد تتغلب نوازع الخير عند البعض فيما قد تتغلب نوازع الشر عند البعض الآخر، والجدير بالذكر أن ظاهرة الفساد ليست وليدة اليوم، وإنما هي موجودة منذ وجد الإنسان على الأرض لكنها تتزايد وتتسع بشكل خاص في ظل الحروب وتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وفي ظل الصراعات التي تحصل بين الدول أو داخل المجتمع الواحد مما ينتج عن ذلك حالة من عدم الاستقرار والقلق من المستقبل ويحصل ذلك غالبا في الدول النامية التي تشهد صراعات على السلطة أو تحولات سياسية، مما ينتج عنها حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني . ويتسبب الفساد بخسائر اقتصادية كبيرة في المجتمع فضلا عن آثاره السلبية سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية ، وتشير الدراسات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية إن الخسائر التي تتكبدها الدول النامية بسبب الفساد تتراوح ما

بين ٢٠-٤٠ مليار دولار سنويا، لذلك فان مشكلة الفساد بأنواعه وأشكاله المختلفة تكتسب أهمية متزايدة من قبل جميع الدول، ويتجلى ذلك من خلال انتشار الهيئات الخاصة بمكافحة الفساد سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وللفساد أنواع عديدة منها الإداري والمالي والاقتصادي والأخلاقي وحتى القضائي، وله أيضا العديد من الآثار منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها، وهو غالبا ما ينتج بسبب استغلال المنصب أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصالح العامة ويحصل الفساد في القطاعين العام والخاص على السواء وان كان انتشاره واستفحاله في مؤسسات القطاع العام بشكل اكبر بسبب غياب الرقابة والتدقيق والمتابعة المستمرة خاصة في الدول النامية التي تشهد تغيرات سياسية مستمرة وحالة من عدم الاستقرار.

وفي العراق فان الفساد الإداري والمالي هو ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري ولو بنسب متفاوتة اعتبارا من بداية تأسيس أول حكومة عراقية في عشرينات القرن الماضي، وقد تزايدت هذه الظاهرة بشكل خاص منذ عام ١٩٨٠ على اثر الحروب التي خاضها النظام السابق والحصار الجائر الذي تعرض له المجتمع العراقي لفترة طويلة من الزمن وما كان لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على الشعب العراقي بشكل عام مِمّا وَفّرَ جَوّاً خصبا لأصحاب النفوس الضعيفة لممارسة الفساد بمختلف أنواعه والإثراء على حساب الآخرين من خلال السرقة والرشوة والابتزاز والاختلاس وغيرها من مظاهر الفساد، كل ذلك وغيره أسس ثقافة لظاهرة الفساد كوباء اجتماعي ازداد يوما بعد آخر واستفحل وتفاقم بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، حيث عمل المحتل على إشاعة ثقافة الفساد من خلال قيامه بسرقة المصارف والآثار والتحف الثمينة وهدر الأموال التي خصصت من قبل الهيئات الدولية لإعادة أعمار البلاد فضلا عن سماحه لضعاف النفوس الذين حللوا نهب المال العام من سرقة دوائر ومؤسسات الدولة، ناهيك عن الغش الفظيع في مشاريع البناء والتعمير من قبل المقاولين والمتعاونين معهم سواء في مواد البناء أو في وصولات الشراء، وهكذا أصبح الفساد آفة تنخر في جسد العراق الجريح عرقل مساعي التنمية فتسبب في زيادة حالة الفقر والبطالة بعد أن انتشر في دوائر ومؤسسات الدولة وبمختلف المستويات، حتى أصبحت الوظيفة العامة كالسلعة تباع وتشترى في اغلب دوائر الدولة ومؤسساتها، وهكذا أصبح الفساد في العراق وكأنه مؤسسة قائمة بذاتها قادرة على مواجهة أجهزة النزاهة وليس العكس.

ومن هنا تتجلى أهمية البحث في ظاهرة الفساد في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص، للتعرف على أسبابه ومظاهره وآثاره وسبل معالجته قدر المستطاع.

مشكلة البحث: تفاقم مشكلة الفساد في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص أدى إلى تراجع أو توقف برامج التنمية في هذه الدول وانتشار مظاهر الفقر والبطالة وهدر الأموال العامة وآثار سلبية أخرى كثيرة.

هدف البحث: تقديم دراسة عن واقع الفساد بأنواعه المختلفة في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص من خلال تحديد مفهومه وأسبابه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته.

فرضية البحث: إن عدم محاربة الفساد وتقليص دوره سيكون له انعكاسات سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد.

- الحدود المكانية والزمانية: الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص للمدة (من ٢٠٠٤-٢٠١١).

منهجية البحث: أعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي معا.

هيكلية البحث: لغرض الوصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضيته، قسم على مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: إطار نظري ومفاهيم عامة وتضمن مناقشة المواضيع الآتية:
أولا: تحديد مفهوم الفساد وأنواعه بشكل عام.
ثانيا: أسباب الفساد في الدول النامية.
ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية.

أما **المبحث الثاني**: فجاء تحت عنوان: واقع وحجم الفساد في العراق وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية للمدة (من ٢٠٠٤- ٢٠١١) وتضمن مناقشة المواضيع الآتية:
أولا: حجم الفساد في العراق مقارنة بالدول الاخرى للمدة (من ٢٠٠٤ -٢٠٠١).
ثانيا: الآثار أو الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق.
ثالثا: الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد على المستوى الدولي والمحلي.
رابعا: مقترحات أو سبل مكافحة الفساد في الدول النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص.

وأخيرا جاءت أهم ما توصل إليه الباحثان من استنتاجات وما يرياه من توصيات مناسبة في هذا الموضوع ثم قائمة المصادر العربية والأجنبية.

المبحث الأول
ظاهرة الفساد (إطار نظري ومفاهيم عامة)

أولا: مفهوم الفساد وأنواعه بشكل عام.
ثانيا: أسباب أو دوافع الفساد في الدول النامية.
ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية بشكل عام.

أولا: مفهوم الفساد وأنواعه المختلفة:

١- مفهوم الفساد : Corruption

إن مشكلة الفساد في الدول النامية أصبحت تهدد مسيرة التنمية الاقتصادية لأغلب هذه الدول خاصة بعد أن تغلغلت هذه الظاهرة السيئة في اغلب المؤسسات سواء الحكومية منها أم غير الحكومية، وأصبحت تطال كل مقومات الحياة ولعموم أبناء المجتمع، وتؤدي إلى هدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤوليات وانجاز الوظائف والخدمات، وبالتالي أصبحت تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيدا من التأخر في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فحسب، بل حتى في الميدان السياسي والاجتماعي والثقافي، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية بحياة الناس، وسوف نتناول في هذه الفقرة بعض مفاهيم الفساد وآلياته .

الفساد لغة: هو من (فسد) وهو ضد (صلح) والفساد يعني البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، ويأتي التعبير هنا على معانٍ عدة وبحسب موقعه فهو (الجدب أو القحط)، كما في قوله تعالى: " ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ " . سورة الروم الآية (٤١).
أو هو (عصيان لطاعة الله)، كما في قوله تعالى: "إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأرض فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلاف أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأرض ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخرة عَذَابٌ عَظِيمٌ "، سورة المائدة الآية (٣٣).
كما وردت الكثير من الآيات في القران الكريم التي تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله تعالى، كقوله تعالى " فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ " . النمل الآية (١٤)، لما لهذه الظاهرة من آثار سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده المختلفة .

أما **الفساد اصطلاحا**: فليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، ولكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق كلها في كون الفساد " هو سوء استعمال المنصب أو الوظيفة العامة للكسب الخاص غير المشروع ".

فقد عرف البنك الدولي الفساد على انه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" وبتعبير آخر قيام الموظف العمومي بقبول الرشوة لتسهيل عقد وإجراء طرح لمناقصة عامة أو استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة وذلك من خلال تعيين الأقارب والأصدقاء على المصلحة العامة أو سرقة أموال الدولة مباشرة (١).

أما منظمة الشفافية الدولية فقد عرفت الفساد على انه " استغلال الوظيفة العامة من اجل المنفعة الخاصة ".

في حين **عرفت الأمم المتحدة** الفساد على انه " سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ".

ويرى البعض الآخر أن الفساد هو استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة من خلال الرشوة والابتزاز، وهنا يجب مشاركة طرفان في هذه العملية، كما يشمل ارتكاب أعمال محظورة يستطيع الموظف العمومي القيام بها لوحده مثل الاحتيال والاختلاس، وذلك من خلال قيام السياسيون وكبار المسؤولين بتخصيص الأصول العامة لاستخدام خاص واختلاس الأموال العامة، وما لذلك من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والبلد والمجتمع بشكل عام.

إذن يمكن القول أن الفساد " يعني سوء استخدام المنصب أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وهذا التعريف يشمل القطاعين العام والخاص على حد سواء، لان المنصب موجود في كلا القطاعين أما الوظيفة العامة فلا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام، إلا إن الموظف العمومي يكون أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص لبعد الأول عن الرقابة وأمنه منها، عكس الثاني فهو أكثر عرضة للمساءلة والرقابة أما من قبل المدير المسؤول عنه مباشرة أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة وبالتالي فهو اقل عرضة للفساد من الأول.

٢ـ أنواع الفساد: يتضمن مصطلح الفساد محاور عدة منها (٢):

أ- الفساد السياسي: ويتمثل ذلك بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالغرور والعظمة وحب الذات وبالتالي اتخاذ قرارات دون استشارة الحزب أو المنظمة التي ينتمي إليها.

ب- الفساد الإداري: ويتمثل ذلك بمخالفة الموظف العمومي للقوانين، أي استغلال المنصب أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

ت- الفساد المالي: ويتمثل بالانحرافات المالية ومخالفة الضوابط وتعليمات الرقابة المالية، وذلك من خلال تعاطي الرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير.

ث- الفساد الأخلاقي: ويتمثل بالانحرافات الأخلاقية المتمثلة بسلوك الفرد أو الموظف العمومي غير المنضبط والمخالف للتقاليد والأعراف الاجتماعية المقبولة.

ج- الفساد الاقتصادي: ويتمثل في هدر الأموال المخصصة لمشاريع الاستثمار والبنى التحتية بشتى السبل.

ح- وهناك فساد آخر يتمثل بالفساد القضائي، والمتمثل بالقضاء المسيس أو المرتشي السائد في الأنظمة غير الديمقراطية في اغلب الدول النامية.

كما أن للفساد آليتين رئيستين هما:

١ ـ آلية دفع (الرشوة) و (العمولة) بشكل مباشر إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة في القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

٢ ـ وضع اليد على (المال العام) والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

و يمكن أيضا تقسيم الفساد من حيث الحجم والانتشار إلى الأنواع الآتية :

١ - **من حيث الحجم**(٣) **:** هناك من يصنف الفساد إلى:-

أ- الفساد الصغير (الملموس): هو فساد الدرجات الوظيفية الدنيا، وهو الفساد الذي يمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام الرشوة من الآخرين.

ب- الفساد الكبير (الملموس): هو فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين، وهذا النوع من الفساد يقوم به كبار المسؤولين والموظفين العموميين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أهم واخطر من النوع الأول لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة (٤).

ت- الفساد غير الملموس: وهو الفساد الذي يكون من خلال تجاوز المواطن للقوانين والأعراف والتقاليد عن طريق سرقة المال العام والتجاوز على شبكات الماء والكهرباء والأمانات الاجتماعية والاستيلاء على أراضي الدولة وفرض سياسة الأمر الواقع بسبب ضعف الدولة وهذا ما حصل في العراق بعد السقوط عام ٢٠٠٣.

٢ - **من حيث الانتشار :** يمكن تقسيم الفساد من حيث الانتشار على (٥):

أ- فساد دولي: وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى عالمي واسع يعبر حدود الدولة تحت مظلة ظاهرة العولمة وذلك من خلال فتح الحدود أمام السلع والخدمات للمرور بسهوله ويسر وفقا لآلية اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر.

ب- فساد محلي: وهذا النوع من الفساد ينتشر داخل البلد الواحد كأن يكون في منشأة اقتصادية أو خدمية واحدة ويكون داخل الحدود الإقليمية للبلد وليس له ارتباط خارج الحدود.

أما مظاهر الفساد في الدول النامية بشكل عام فتتمثل بالاتي (٦) :

١ - **التراخي وعدم احترام وقت العمل،** وذلك عندما يتصرف الموظف العمومي بعدم المسؤولية تجاه الوقت، فانه بذلك يصرف وقتا هو ملكا للدولة فيلحق الضرر بالمراجعين من خلال سرقة وقتهم وتأخير انجاز معاملاتهم، مما يؤدي إلى ظهور الفساد الإداري، لان المواطن سوف يلجا في مثل هذه الحالة إلى البحث عن مصادر غير قانونية لتمشية معاملته حتى بدون مراجعة، وذلك من خلال دفع مبلغ من المال إلى الموظفين المسؤولين عن ذلك، وهذا هو الفساد بعينه (٧).

٢ - **استغلال المنصب العام،** إذ يلجا الكثير من المسؤولين الحكوميين الذين يتمتعون بمناصب عليا في أجهزة الدولة إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة، والذين يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال يهتمون بمشاريعهم الخاصة (التي حصلوا عليها من خلال مناصبهم) أكثر من اهتمامهم بالمصلحة العامة وحاجات الناس (٨).

٣- **التجاوز على المال العام:** إذ إن اغلب المتجاوزين على المال العام هم من طبقة السياسيين والمسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم من اجل تحقيق أو انجاز مصالح لأشخاص تربطهم بهم علاقات مادية وشخصية.

٤- **الواسطة**: هي احد مظاهر الفساد التي تسود معظم المجتمعات في الدول النامية بشكل خاص (٩).

٥- **التهرب الضريبي:** إذ ربما يتعرض الكثير من المسؤولين الحكوميين إلى الابتزاز والرشوة من قبل بعض رجال الأعمال مقابل حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة أو حصولهم على استثناءات خاصة.

٦- **مخالفة القواعد والأحكام المالية القانونية:** إذ إن الميل نحو مخالفة القواعد المالية المنصوص عليها في القانون أو في المنظمة ومحاولة تجاوزها وخرقها واعتبار ذلك نوعا من الوجاهة أو دليل على النفوذ والسلطة، هو احد مظاهر الفساد الإداري والمالي المتفشية في الدول النامية، والذي يتعايش معه السلوك الإنساني إلى درجة أن يتحول الفساد فيها من

مجرد سلوك يتقبله البعض إلى سلوك متعمد ومبرر من قبل الأغلبية ونتيجة لذلك تسود الرغبة في كسر القانون والاحتيال عليه والخروج عنه للحصول على المنافع الشخصية التي تدر الربح والفائدة على مرتكبيه (١٠) .

٧- **تهريب الأموال:** إذ يقوم بعض المسؤولين الحكوميين بتهريب الأموال التي يحصلون عليها بطرق غير قانونية إلى بنوك ومصارف الدول الأجنبية لاستثمارها مقابل حصولهم على فوائد عالية أو قيامهم بشراء عقارات خارج بلدانهم، وهذا ما يحصل في الكثير من الدول النامية ومنها العراق في الوقت الحاضر (١١) .

٨- **الاحتيال والتهرب الجبائي:** وهذا النوع من الفساد يقوم به بعض الموظفين العموميين والذي يؤدي إلى حرمان الدولة من بعض الإيرادات المالية مما يؤثر سلبا على الدخل القومي والمستهلك والمجتمع بشكل عام (١٢)

٩- **الإسراف في المال العام:** والذي يعد من ابرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية، ويتمثل ذلك في منح التراخيص والإعفاءات الجمركية أو الضريبية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة أو غير كفوءة وبدون وجه حق أو بشكل غير نزيه و غير عادل، هدفه إرضاء من هم في السلطة أو لتحقيق مصالح متبادلة (١٣) .

- **وفي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، لخصت فيه أهم مظاهر الفساد في الدول النامية بالمخطط الآتي** (١٤) .

مظاهر الفساد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

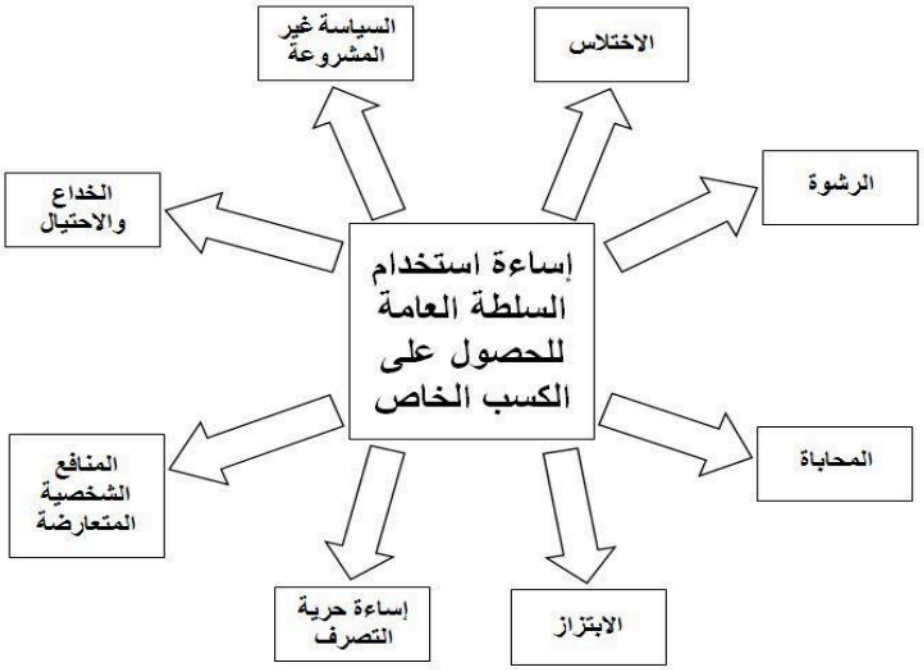

المصدر: old dynamics of corruption, The Rol of the United Nations Helping Member states Build. Integrity to curb corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, PP.

ثانيا: أسباب أو دوافع الفساد في الدول النامية بشكل عام:

يمكن إجمال أسباب نمو وتفشي ظاهرة الفساد في الدول النامية ومنها الدول العربية بالاتي:

١- تمتع المسؤولين الحكوميين في اغلب الدول النامية ومنها الدول العربية بحرية واسعة في التصرف بالمال العام وقلة المساءلة القانونية لهم.

٢- أسباب سياسية: ويقصد بها غياب النظم الديمقراطية ضمن مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة وتمتع المسؤولين السياسيين بصلاحيات واسعة يزيد من حجم الفساد في الدول النامية (١٥).

٣- إن الدافع وراء سلوك المسؤولين الحكوميين الفاسد غير الشرعي هو التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومات الدول النامية، مثل الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد وقائمة المسموح والممنوع استيراده.

٤- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم التقليدية.

٥- عدم التزام مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وسيطرة السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى، مما يخل بمبدأ الرقابة المتبادلة فيما بينهما.

٦- التحول السياسي الذي تمر به الكثير من الدول والذي يؤدي إلى فقدان الأجهزة الإدارية للكثير من الكفاءات الوظيفية وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، فضلا عن تمتع الكثير من كبار المسؤولين الحكوميين بالحصانة التي تجعلهم خارج المحاسبة القانونية، إضافة لشعوهم بان وجودهم في المناصب الحكومية مؤقت هو فرصة لا تعوض عليهم استغلالها لجمع اكبر ثروة ممكنة بطرق وأساليب غير قانونية أومن خلال استغلال المنصب (١٦).

٧- أسباب اجتماعية: تتمثل بالحروب وأثارها ونتائجها على المجتمع والتدخلات الخارجية الطائفية والعشائرية والمحسوبية، ومحاولة جمع الأموال بأي وسيلة خوفا من المستقبل المجهول.

٨- أسباب إدارية وتنظيمية، وتتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية)، وغموض التشريعات وتعددها وعدم العمل بها لعدم اعتمادها على الكفاءات في إدارة العمل الإداري (١٧).

٩- أسباب اقتصادية: وتتمثل بسوء الأحوال الاقتصادية للمواطنين والمتمثلة بعجز الدولة من إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وعدم قدرة الموظفين بالوفاء بمتطلبات المعيشة بسبب نقص الرواتب والأجور. مما يجعل الموظف العمومي سريع التقبل للرشوة من قبل الآخرين للقيام بعمل غير قانوني (١٨).

١٠- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية في اغلب الدول النامية في مكافحة الفساد ومن خلال التستر على المفسدين أو مساومتهم.

١١- احتفاظ الدولة بثروة ضخمة، كالمنشآت والممتلكات والموارد الطبيعية، فيما يعطي المسؤولين الحكوميين في الدول النامية سلطات استثنائية وفرص واسعة للرشوة ونهب المال العام.

١٢- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش مؤسساته في الكثير من الدول النامية، وضعف إمكانيات القطاع الخاص سواء المادية منها أو الفنية وتخوفه من استثمار أمواله، وضعف دور الإعلام، مما يساعد على تفشي ظاهرة الفساد واستفحالها وعدم كشف المفسدين أمام الرأي العام.

١٣- عدم وجود عقوبة رادعة ضد المفسدين والتستر عليهم من قبل المسؤولين الكبار في الدول النامية.

١٤- أسباب قانونية: تتمثل بسوء صياغة القوانين واللوائح والغموض والتضارب فيما بينها، وضعف القانون الذي يجعل الموظف الفاسد يشعر بأنه بعيد عن العقاب (١٩).

ثالثا : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية بشكل عام :

لظاهرة الفساد الإداري والمالي في الدول النامية بشكل عام آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومن هذه الآثار:

يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية كافة إذ انه يضعف النمو الاقتصادي للدول من خلال تأثيره على استقرار مناخ الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية على السواء، خاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار (٢٠).

١- يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية مما يحد من قدرة الدولة في زيادة إيراداتها (٢١).

٢- يؤدي الفساد إلى زيادة الإنفاق العام وهدر الثروة الوطنية، ويضعف اقتصاد البلد.

٣- يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يخصص السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل فيها ابتزاز رشاوى كبيرة مع الاحتفاظ بسريتها، فيلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق اقل على الخدمات الأساسية وتتجه إلى الإنفاق بشكل اكبر على المشاريع المفتوحة للرشاوى.

٤- يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

٥- إن الفساد في تنفيذ المشروعات والمقاولات يفسح المجال لمنفذي هذه المشروعات للتلاعب والغش بالمواصفات بما ينعكس سلبا على جودة المشاريع من الناحية الفنية فضلا عن ارتفاع تكاليفها، ولان المسؤولين الحكوميين شركاء في هذه المشاريع يتسترون على المقاولين الذين يغشون في المواصفات (٢٢) .

٦- إن الفساد يسبب عرقلة المسيرة التنموية للبلد ويزيد من القلق السياسي وعدم الاستقرار.

٧- يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى زيادة نسب البطالة وانخفاض القدرة التشغيلية وزيادة نسبة الفقر.

٨- يكون الفساد الإداري والمالي سببا في ارتفاع معدلات الجريمة والإرهاب.

١٠- يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تفاقم مشاكل الفقر والجهل والتخلف (٢٣).

١١- يؤدي الفساد الإداري إلى إضعاف سيادة القانون، وسوء توزيع الثروة والدخل.

١٢- يؤثر الفساد سلبا على الأسواق المالية من خلال ارتفاع تكلفة الاقتراض وانخفاض تقييم الأسهم فضلا عن آثاره السلبية في انخفاض مستويات الاستثمار والنمو (٢٤).

١٣- يؤثر الفساد على البنى التحتية للبلد، من خلال سرقة بعض أموال الدولة المخصصة لإقامة مشاريع البنى التحتية كالطرق والجسور والكهرباء والمستشفيات والمدارس ... الخ (٢٥).

المبحث الثاني
الفساد في العراق - الواقع والانعكاسات وسبل المعالجة

أولا: حجم الفساد في العراق و مؤشراته مقارنة بالدول الاخرى للمدة (٢٠٠٤-٢٠١١).

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية للفساد في العراق خلال مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠١١).

ثالثا: الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد دوليا ومحليا.

رابعا: مقترحات أو سبل مكافحة ظاهرة الفساد بشكل عام.

أولا: حجم الفساد في العراق مقارنة بالدول الاخرى وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١١):

لتحديد الآثار أو الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١١) يتطلب منا أولا تحديد أو قياس حجم هذه الظاهرة ومؤشراتها وأسبابها خلال مدة الدراسة، فقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن هناك طريقتين لقياس حجم الفساد، تتمثل الطريقة الأولى في الرقم القياسي لمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، أما الطريقة الثانية فتتمثل في عدد الأشخاص المرتشين أو كمية الرشاوى المدفوعة ويتم ذلك عن طريق التقارير السنوية التي تصدرها هيئة النزاهة العامة في البرلمان العراقي.

وسوف نتناول هاتين الطريقتين وكالاتي:

الطريقة الأولى: الرقم القياسي حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للمدة من **(٢٠٠٤ - ٢٠١١):**

وبموجب هذا المؤشر يتم قياس الفساد وفقا لتدرج رقمي يمتد من (الصفر إلى العشرة)، إذ يشير الرقم (٠) إلى انتشار الفساد بشكل كبير جدا، أما الدرجة أو الرقم (١٠) فيشير إلى أن الدولة خالية من الفساد، ففي عام ٢٠٠٤ جاء ترتيب الدول ومنها العراق وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية كما يظهر في الجدول (١).

جدول (١) ترتيب الدول حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لبلدان مختارة لعام ٢٠٠٤

البلد	الدرجة حسب مؤشر مدركات الفساد	ترتيب البلد دوليا
فنلنـدا	٩،٧	١
نيوزلندا	٩،٦	٣
الدانمارك	٩،٥	٤
سنغافورة	٩،٣	٥
سويسرا	٩،١	٧
المملكة المتحدة	٨،٦	١٣
كندا	٨،٥	١٤
ألمانيا	٨،٢	١٦
الولايات المتحدة	٧،٥	١٨
فرنسا	٧،١	٢٢
إسبانيا	٧،١	٢٢
اليابان	٦،٩	٣٣
إسرائيل	٦،٤	٣٤
عمان	٦،١	٣٦
البحرين	٥،٨	٣٩
الأردن	٥،٣	٤٠
قطـر	٥،٢	٤٣
تونس	٥	٤٤
ماليزيا	٥	٤٤
ايطاليا	٤،٨	٤٥
كوريا الجنوبية	٤،٥	٤٦
اليونان	٤،٣	٥٤
البرازيل	٣،٩	٧٠
الصيـن	٣،٤	٧١
السعودية	٣،٤	٧٧
سوريا	٣،٤	٧٧
مصـر	٣،٢	٧٧

المغرب	٣،٢	٧٧
تركيا	٣،٢	٧٧
إيران	٢،٩	٧٨
الهند	٢،٨	٩٠
الجزائر	٢،٧	٩٧
لبنان	٢،٧	٩٧
العراق	٢،١	١٢٩

* المصدر: منظمة الشفافية الدولية - مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٠٤ - الانترنيت - الموقع:
www.transparency.com
- د. لطيف الزبيدي، د. عاطف لافي السعدون - الفساد جذوره وثماره المرة في العراق - مجلة دراسات اقتصادية، دار الحكمة - بغداد - ع١٨٤، ٢٠٠٧ - ص٣٢

ومن تحليل بيانات الجدول (١) نجد أن العراق قد احتل درجة عالية من الفساد على المستوى الدولي، فقد بلغت درجة الفساد وفقا لمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية نحو(٢,١) لعام ٢٠٠٤ وجاء ترتيبه حسب مؤشر مدركات الفساد تحت التسلسل (١٢٩) بينما كانت درجة فنلندا مثلا نحو ٩,٧ ودرجة قطر نحو ٥,٢ وعمان ٦,١ والأردن ٥,٣ حسب نفس المؤشر.

أما في عام ٢٠٠٦ فقد احتل العراق درجة أعلى من الفساد وفقا لنفس المؤشر السابق أعلاه إذ كانت درجته (١,٩) وكان ترتيبه دوليا تحت التسلسل (١٦١) .

أما في عام ٢٠٠٧ فقد حصل العراق على الدرجة (١,٥) حسب نفس المؤشر وكان ترتيبه تحت التسلسل(١٧٨)على المستوى الدولي و(١٨)على المستوى العربي، بينما حصلت كل من قطر والأمارات والأردن على الدرجات الآتية (٦,٠ و٥,٧ و ٧,٤) حسب الترتيب، في حين حصلت الصومال على الدرجة(١,٤) وكان ترتيبها دوليا تحت التسلسل(١٧٩)

وعربيا تحت التسلسل (١٩) وكانت أعلى دولة عربية من حيث درجة الفساد يأتي العراق بعدها مباشرة.

أما في عام ٢٠٠٨ فقد حصل العراق على الدرجة (١,٣) من حيث الفساد وكان ترتيبه دوليا تحت التسلسل(١٧٨) حسب
نفس المؤشر السابق.

وفي عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ كانت درجة الفساد في العراق على مستوى الدول العربية و حسب نفس المؤشر(١,٥) للعامين أعلاه وجاء ترتيبه تحت التسلسل ١٨ و ١٩ للعامين أعلاه حسب الترتيب ، في حين احتلت كل من قطر والأمارات والأردن على الدرجات ٧,٠ و٦،٥ و٥,٠ لعام ٢٠٠٩ و٧,٧ و٦,٣ و٤,٧ لعام ٢٠١٠ حسب الترتيب أيضا. أما الصومال فقد حصلت على درجة (١,١) لكلا العامين أعلاه، وجاء ترتيبها عربيا تحت التسلسل (٢٠) للعامين أعلاه، وهي الدولة العربية الوحيدة التي كانت درجة الفساد فيها أعلى من العراق على مستوى الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية (١٤)

2- عدد الأشخاص المرتشين أو كمية الرشاوى المدفوعة:

وهي **الطريقة الثانية** من طرق قياس حجم الفساد في الاقتصاد العراقي، ويتم ذلك من قبل هيئة متخصصة تسمى بهيئة النزاهة العامة وفق تقارير سنوية، حيث اضطلعت هذه الهيئة ومنذ تشكيلها عام ٢٠٠٤ بمهمة مكافحة ومحاربة الفساد بكل أشكاله وصوره في دوائر الدولة ومؤسساتها العامة، بالرغم من أن هذه الهيئة لا تزال تواجه الكثير من المعوقات في عملها، وابرز هذه المعوقات هو ما يتعلق بتشريع أو المصادقة على القوانين التي تسندها في أداء عملها على أكمل وجه، وخاصة ما يتعلق بالمشكلة المتمثلة بالمادة (١٣٦ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تعطي للوزير الحق بعدم إعطاء الإذن بإحالة أي موظف متهم بالفساد إلى المحاكم المختصة لينال جزاءه العادل، وبعد اتفاق البرلمان والحكومة التنفيذية على

إلغاء هذه المادة سيتوقف الكثير من المفسدين عن ممارسة هذه الظاهرة السيئة لشعورهم بعدم وجود من يتستر عليهم أو يساندهم.

وحسب التقارير السنوية لهيئة النزاهة للفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) تبين أن عدد المحكومين بتهمة الفساد منذ تأسيس هذه الهيئة وحتى عام ٢٠٠٦ هو (١٠٣) شخص.

وعدد أوامر القبض والاستقدام الصادرة بحق مدير عام فما فوق هو (١٧٣) أمرا، أما في عام ٢٠٠٧ فقد بلغ عدد المحكومين بتهمة الفساد حسب التقرير السنوي لهذا العام هو (١٩٦) شخصا.

وقد توزع عدد المحكومين للمدة من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) وعام ٢٠٠٧ حسب تقريري هيئة النزاهة لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على الوزارات العراقية كما جاء في الجدول (٢):

جدول (٢) عدد المحكومين بتهمة الفساد للمدة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦و٢٠٠٧ موزعين على الوزارات العراقية

الوزارة	عدد المحكومين للمدة(٢٠٠٤ – ٢٠٠٦)	عدد المحكومين للعام ٢٠٠٧
وزارة المالية	٢٩	٢٧
وزارة الداخلية	١٦	٦١
وزارة الدفاع	٩	٣١
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٨	٩
وزارة البلديات والأشغال	٦	٣
وزارة البريد والاتصالات	٥	٣
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	-	٢
وزارة النفط	٤	١٢
وزارة النقل والمواصلات	٤	٨
وزارة الإسكان والتعمير	٤	١
أمانة بغداد	-	٥
وزارة الصحة	٤	٧
وزارة التربية	٣	٢
وزارة التجارة	٣	١٤
المنظمات غير الحكومية	٢	-
وزارة الكهرباء	٢	٢
وزارة الصناعة والمعادن	١	٢
وزارة التخطيط والإسكان	١	١
مجلس الوزراء	١	١
هيئة النزاهة	١	١
وزارة الثقافة	١	١
وزارة الرياضة والشباب	١	-
وزارة العدل	١	-
مجلس بلدية مدينة الصدر	١	١
مجلس محافظة بابل	-	١
مجلس محافظة كربلاء	-	١

المصدر: هيئة النزاهة لعام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧

أما في عام ٢٠٠٩ فقد أشارت هيئة النزاهة وحسب تقريرها السنوي للعام (٢٠٠٩) أن عدد المتهمين المحالين للمحاكمة هو (١٠٨٤) متهما بقضايا فساد، وقد بلغت قيمة الفساد فيها (٥٨٥ ٤٨٢ ٦٢٢ ٨٤١) ثمانمائة وواحد وأربعون مليار وستمائة واثنان وعشرون مليون وأربعمائة واثنان وثمانون ألفا وخمسمائة وخمسة وثمانون دينارا عراقيا، وقد أشار تقرير هيئة النزاهة إلى أن عدد الدعاوى التي أحالتها للمحاكم عام ٢٠٠٩ يقارب عدد الدعاوى التي أحالتها للمحاكم منذ تأسيسها ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٨، وقد حكم عام

(٢٠٠٩) على ٢٩٦ متهما في قضايا فساد بناءً على تحقيقات أجرتها الهيئة في (٢٥٧) حكما بالإدانة، علما أن الكثير من القضايا لم يتم حسمها بفعل المادة (١٣٦ب) المذكورة سابقاً.
أما في العام ٢٠١١ فقد أشارت هيئة النزاهة في تقريرها السنوي لهذا العام، بان عدد المحكومين بتهمة الفساد هو (٢٣٦٣) متهما، أفرج عن (٧٠٢) متهما في حين حكم بالإدانة والعقوبة على (١٦٦١)متهما، حكم على (١٢٢٩) منهم حضوريا، وعلى (٤٣٢) غيابيا من بينهم (٨) وزراء أو من بدرجتهم وعشرون مديرا عاما فأعلى أو من هم بدرجتهم .
وفي استبيان أجرته هيئة النزهة للمدة (٢٠٠٩ ـ ٢٠١١)شمل عدد من الدوائر الحكومية عن نسبة متعاطي الرشوة، ظهر فيه أن نسبة متعاطي الرشوة في هذه الدوائر في انخفاض مستمر وكما يظهر ذلك من الجدول (٣).

جدول (٣) نسبة متعاطي الرشوة للمدة (٢٠٠٩ – ٢٠١١)

السنة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد متعاط الرشوة	النسبة
٢٠٠٩	٨٢٩٣٩	١٢١٢٩	%١٤,٦٢
٢٠١٠	٢٨٦٥٥٨	١٧٥٩٩	% ٦,١٤
٢٠١١	٣٥٢٩٥٣	١١١٢١	% ٣,١٥

المصدر / هيئة النزاهة العامة – تقارير سنوية ٢٠١١.

ومن تحليل بيانات الجدول(٣) يظهر أن عدد استمارات الاستبيان الموزعة لعام ٢٠٠٩ هو (٨٢٩٣٩) استمارة أشرت فيها (١٢١٢٩) حالة تعاطي للرشوة أي بنسبة (١٤,٦٢%)، أما في عام ٢٠١٠ فقد كان عدد استمارات الاستبيان الموزعة هو (٢٨٦٥٥٨) استمارة، أشرت فيها (١٧٥٩٩) حالة تعاطي للرشوة أي بنسبة (٦,١٤%) أما في عام ٢٠١١ فقد كان عدد الاستمارات الموزعة هو (٣٥٢٩٥٣) استمارة، أشرت فيها (١١١٢١) حالة تعاطي للرشوة فقط أي بنسبة (٣,١٥%)، ومن ذلك يظهر لنا انخفاض نسبي في حالات تعاطي الرشوة، وذلك جاء نتيجة محاربة هذه الظاهرة سواء من قبل بعض الجهات الحكومية أو من قبل البرلمان، وتعتبر هذه إحدى إيجابيات محاربة الفساد.

<u>أما أسباب الفساد في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١١) فيمكن إرجاعها للآتي:</u>

- **على المستوى الداخلي**، وتتمثل في (٢٦):

١- عدم أهلية الكثير من المسؤولين الحكوميين في مختلف الوزارات والمؤسسات بحكم الولاءات السياسية والحزبية مما نتج عنه ما يعرف بالمحسوبية والمنسوبية والولاءات الحزبية التي طغت بشكل مباشر وواضح في منح مشاريع الاعمار أو العقود لمن لا خبرة له ولا تخصص من الموظفين و المقاولين الذين اثروا على حساب الشعب من خلال غشهم في العقود والمواصفات و مواد البناء أو الوصولات، أو استيراد المواد الغذائية من خلال الصفقات التجارية المشبوهة.
٢- تدني الكفاءات الإدارية بحكم الفوضى السياسية والإدارية وتقاطع الصلاحيات، مما أفسح المجال للموظفين من تخطي حدود صلاحياتهم وتكييفها بما يسهل عليهم عمليات السرقة والنصب والاحتيال دون الالتفات إلى العقاب والمساءلة.
٣- البيروقراطية والروتين ووضع العراقيل بطريق قضاء مصالح الناس، مما يجبر المواطن على دفع الرشاوى لإنجاز معاملته بطرق غير قانوني، ناهيك عن تفسير بعض الموظفين للقوانين حسب هواهم ومصالحهم.
٤- تحول الكثير من المسؤولين الحكوميين وبمختلف المناصب إلى مقاولين وأصحاب شركات مما جعلهم يهتمون بمصالحهم الشخصية أكثر من واجبهم الرئيسي وهو خدمة مصالح المواطنين والوطن.

٥- التوسعات السريعة والكبيرة التي شملت أجهزة الدولة كافة وخاصة المؤسسات العسكرية، وما خصص لها من مبالغ ضخمة كانت فرصة للمفسدين للإثراء الفاحش على حساب المصلحة العامة (٢٧).
٦- ضعف أجهزة الرقابة الداخلية وارتباطها بنفس مؤسسة الدائرة المعنية وتفكك هياكلها بعد السقوط، فضلاً عن تعدد الدوائر الرقابية والتضارب بين صلاحياتها (٢٨).
٧- التضارب بين صلاحيات السلطة المركزية التنفيذية والصلاحيات الممنوحة لمجالس المحافظات.
٨- انهيار وسقوط جميع مؤسسات الدولة بعد السقوط وتشكيل مؤسسات جديدة تفتقر اغلب عناصرها إلى الخبرة وتسلل الكثير من الفاسدين إليها من الذين كانوا في السجون أو أصحاب السوابق، مما ساعد على استشراء حالة أو ظاهرة الفساد.
٩ - حصول فراغ في السلطة السياسية لفترة من الوقت بسبب الصراع بين الكتل السياسية من اجل السيطرة على المناصب في مؤسسات الدولة المختلفة، مما وفر الوقت للكثير من الفاسدين للتسلل إلى المناصب المهمة والمؤثرة في الدولة.
١٠- المحاصصة الطائفية والعرقية التي ترسخت وانعكست بآثارها على أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة، بحيث أصبح للمفسدين من يحميهم من سلطة القانون الضعيفة أصلا(٢٩).
١١- ضعف الإجراءات والعقوبات الرادعة بحق المفسدين والتهاون من قبل القيادات الإدارية الفاسدة أيضا مما ساعد في انتشار آفة الفساد في الحلقات الدنيا من خلال تقليد ومحاكا ة القيادات العليا.
١٢- عدم وجود شفافية حقيقية وفصل حقيقي وواضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية و القضائية، والأسوأ من ذلك تقاطعها مع بعضها البعض في كثير من الأحيان مما أدى إلى التأخر سواء في تشريعها أو في تنفيذها.
١٣- عدم الجدية في محاسبة ومعاقبة المفسدين والتستر عليهم من قبل المسؤولين لأسباب شتى.
- أما على المستوى الخارجي، فتتمثل أسباب الفساد بالاتي:
١- الاحتلال ومكاتب الأعمار الأمريكية التي منحت مقاولات كبيرة جدا لجهات موالية لها، مما سهل لهؤلاء المقاولين التصرف بالمال العام بدون حسيب أو رقيب أو الهروب بمبلغ المقاولة تحت مظلة الاحتلال.
٢- إشاعة ثقافة الفساد من قبل المحتل عندما قام بسرقة المصارف والبنوك والآثار وسمح لضعاف النفوس بمشاركتهم بهذه الجريمة (٣٠).
٣- تخوف الشركات الأجنبية المحالة إليها عقود إعادة الاعمار من العمل في الأراضي العراقية بحجة عدم توفر الأمن وهذا ما ضيع على الدولة ملايين الدولارات عن طريق سلوك هذه الشركات طريق العمل (بالباطن)، الشركة الحاصلة على مشروع معين تقوم بإعطائه بالباطن إلى شركة أخرى أو مقاول آخر وهذا بدوره يعطيه لآخر حتى يصل الأمر (المقاولة إلى الأخير الذي لا يعرف مصدر المقاولة الرئيسية، ومثال ذلك أحيل مشروع بناء مستشفى كبير بمواصفات دولية في جنوب العراق وتم إحالة المشروع إلى شركة أجنبية بمبلغ (٧٥) مليون دولار، فقامت هذه الشركة بإحالة المشروع إلى شركة أردنية بمبلغ (٤٠) مليون دولار، وهذه الأخيرة قامت مرة أخرى بإحالة المشروع إلى شركة عراقية بمبلغ (٣٠) مليون دولار، وفي ظل هذه الممارسات اللاقانونية كيف نتصور أن يكون حال المستشفى وهذا مثال واحد لآلاف المقاولات من هذا النوع. هذه الأسباب وغيرها كانت وراء تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١١).

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للفساد في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠١١)

كان لعملية التغيير السياسي التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وشيوع حالة الفوضى في البلد وانهيار مؤسسات الدولة بشكل عام أثر كبير في تفشي ظاهرة الفساد الموجودة أصلا.
ونتج عن تفشي هذه الظاهرة فيما بعد في مجمل الوزارات والمؤسسات العامة وعدم محاربتها والتستر على مرتكبيها انعكاسات سلبية خطيرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية تمثلت بالآتي:

أولاً: الانعكاسات الاقتصادية: وتتمثل بالمظاهر الآتية:

١- هدر المال العام بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة. والتأخير أو التلكؤ في انجاز أكثر المشاريع.
٢- سوء توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وذلك بسبب استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المتميزة في الدولة في توزيع الفرص بين المواطنين.
٣- تأخير انجاز مشاريع الاعمار وسوء تنفيذها، بسبب سرقة الكثير من الأموال المخصصة لإعادة الاعمار من قبل بعض الموظفين المتنفذين أو من قبل المقاولين أنفسهم .
٤- بما إن الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويبعد الاستثمار الأجنبي، فمن الطبيعي انه يخفض النمو الاقتصادي للبلد، لان العلاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي.
٥- التوزيع غير العادل أو غير المتكافئ للدخل بين أفراد وشرائح وطبقات المجتمع العراقي نتيجة للتحولات المفاجئة في التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي كرس التفاوت الاجتماعي واللاتكافؤ، وبالتالي احتمالات زيادة التوتر وعدم الاستقرار، فتركز الموارد بأيدي ممارسي الفساد يؤدي إلى اختلال التوازن في المجتمع بشكل عام (٣١).
٦- الإضرار بمحاولات خلق البيئة الملائمة للعمليات الاستثمارية مما أدى إلى زيادة تكلفة المشاريع وإضعاف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، خاصة عندما تطلب الرشى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو يطلب الموظفون المرتشون حصة من العائد الاستثماري.
٧- تدهور البنى التحتية والخدمات العامة فاندفع ضعاف النفوس إلى السعي للحصول على الربح غير المشروع عن طريق الرشى دون مشاركة في العملية الإنتاجية والحد من قدرة الدولة في زيادة الإيرادات والاقتصاد (٣٢) .
٨- حرمان الدولة من مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة نتيجة ارتشاء بعض موظفي الدولة ليتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل (٣٣) .
٩- ارتفاع كلفة الخدمات نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن ممارسات الفساد والعمولات (٣٤).
١٠- إعاقة الاستثمارات الأجنبية والمحلية على السواء وهروب الأموال الوطنية لاستثمارها في الخارج، والتي كان من الأجدر استثمارها داخل البلد في مشاريع تخدم المواطنين (٣٥).
١١- الفشل في الحصول على المساعدات الدولية، بسبب ذهاب الكثير من هذه المساعدات إلى جيوب الفاسدين وعدم استغلالها في التنمية الاقتصادية للبلد.
١٢- هجرة الكثير من الكفاءات من مختلف التخصصات العلمية بسبب عدم الاهتمام بها وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب دون النظر إلى الكفاءة.
١٣- الغش في تنفيذ المشاريع إلى درجة أن بعض المشاريع المنجزة كالمدارس والمجمعات الأخرى قد انهارت بعد فترة وجيزة من إنشائها.
١٤- التأخير في انجاز المشاريع الخدمية التي تمس حياة المواطن كمشاريع الصرف الصحي والماء والكهرباء وغيرها.
١٥- ارتفاع معدلات البطالة لان الحصول على ابسط الوظائف أصبح يكلف طالب الوظيفة مبالغ كبيرة لا يقدر المواطن عليها.
١٦- ارتفاع نسب التضخم بسبب الاختلالات الهيكلية الاقتصادية وقيام بعض المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة في إدارة الوزارات والمؤسسات العامة بحكم المحاصصة والذين كان لهم دور

كبير في إحداث الأزمات التي عززت من حالات الفساد في أجهزة الدولة وانتشار السوق السوداء مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية وارتفاع أجور النقل والمواصلات وأزمة الطاقة الكهربائية المستعصية الحل، كل ذلك أدى إلى إرهاق المواطن العادي وارتفاع تكلفة المعيشة ليضيع دخله في شراء النفط والبنزين وشراء المولدات الكهربائية وغيرها.

١٧- استحواذ البعض من الأفراد والشركات على عقود انجاز المشروعات ومن ثم حصولهم على مبالغ مالية تفوق القيم الحقيقية للمشروعات المراد تنفيذها.

١٨- تراجع مكانة البلد السياسية والاقتصادية نتيجة لانتشار ظاهرة الفساد وبلوغه معدلات عالية جدا حسب مؤشر مدركات الفساد سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

ثانيا: الانعكاسات الاجتماعية وتتمثل بالآتي:

كان للفساد الإداري والمالي والسياسي الذي انتشر في اغلب مؤسسات الدولة بعد الاحتلال خاصة، انعكاسات سلبية في الجانب الاجتماعي ومن بينها يمكن الإشارة إلى:

١- تدني مستوى التعليم ، ومن مظاهر ذلك عزوف المدرسين والمعلمين عن أداء واجباتهم التربوية والتعليمية من اجل دفع الطلبة للدخول في الدروس الخصوصية بمبالغ ضخمة ، مما أدى إلى تدني مستوى التعليم في كافة مراحله واضطرار الكثير من الطلبة إلى ترك مدارسهم بسبب ارتفاع تكاليف الدراسة .

٢- تدهور الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية خاصة ، والتي تكاد تكون خالية من الأدوية ، وان توفرت فإنها تتعرض للسرقة من قبل الكادر الوظيفي لتباع في الأسواق أو المستشفيات الأهلية بأسعار مضاعفة (٣٦)، إلى درجة أن المريض الذي يدخل في مستشفى حكومي يطلب منه جلب الدواء من الصيدليات الأهلية من خارج المستشفى.

٣- تدني مستويات الأداء الإداري والوظيفي والمهني للعاملين في المؤسسات والدوائر الحكومية بعد أن أدت التحولات السريعة في البنى الاجتماعية والاقتصادية إلى تكريس الترابط بين المسؤولية والحصول على الثروة، إذ أصبحت غاية الموظف العمومي (خاصة المسؤول) تنحصر في تحقيق مصالحه الشخصية وليس خدمة المجتمع أو المواطن فانتشرت ظاهرة استخدام الوظيفة العامة منصة لتحقيق المصالح الخاصة مما فاقم الفجوة في مستويات الإشباع من الثروات الوطنية وازدياد درجات الحرمان من الخدمات على مختلف أنواعها وتعميق مشاعر الغبن وعدم المساواة بين العراقيين.

٤- ارتفاع معدلات الجريمة بمختلف أنواعها بسبب البطالة وخاصة بين فئة الشباب، الذين لا يستطيعون الحصول على العمل ، أو بسبب حصول بعض الأشخاص على أموال بدون جهد أو بأساليب وطرق غير مشروعه.

٥- خلل كبير في أخلاقيات وقيم المجتمع وسيادة ثقافة لدى بعض الأفراد والجماعات تبرر الفساد وفقدان الثقة بأهمية العمل وقيمه، كما أن الدخول المكتسبة من الممارسات الفاسدة تفوق كثيرا الدخول المكتسبة من العمل الشريف.

٦- تراجع مؤشرات التنمية البشرية بسبب قلة الموارد المخصصة لذلك.

٧- ولعل اخطر ما أدى إليه الفساد من مظاهر مخيفة في المجتمع تتمثل في تفكيك البنى الاجتماعية وتدمير النسيج الاجتماعي وفقدان الأمن الشخصي نتيجة للمبادئ التي أشاعها المفسدون الذين يعملون بكل قوة على إحياء قيم اجتماعية لم يتعارف عليها المجتمع العراقي منذ أن تبلور كيانه واتضحت ملامحه مما أدى إلى انتشار الجريمة والاستخفاف بالقانون.

ثالثا: كما كان للفساد الإداري والمالي انعكاسات سلبية أخرى انعكست على الجوانب السياسية والأمنية تمثلت بالآتي:

١- أدى إلى صراعات كبيرة بين السياسيين خاصة عندما تتعارض المصالح بين المجموعات المختلفة.

٢- أدى إلى اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية دون مراعاة المصلحة العامة.

٣- أدى إلى خلق جو من النفاق السياسي نتيجة لشراء الولاءات السياسية.
٤- أدى إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني وعزز دور المؤسسات التقليدية.
٥- أساء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع المؤسسات الدولية والجهات التي تقدم الدعم المادي له.
٦- ضعف المشاركة السياسية الدولية نتيجة غياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.
٧- أدى الفساد إلى زعزعة الأمن الاستقرار في البلد بسبب عدم تكافؤ الفرص ووجود جيوش من العاطلين عن العمل والذين لا يجدون فرصة عمل وبالتالي يكونوا عرضة للتجنيد من قبل الإرهاب.

ثالثا: الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد دوليا ومحليا:

- على المستوى الدولي وتتمثل في:

١- **منظمة الأمم المتحدة**:
حيث أصدرت هذه المنظمة العديد من القرارات لمكافحة الفساد على المستوى الدولي، لقناعتها بخطورة هذه الآفة وتهديدها لاستقرار وامن المجتمعات إذ أصدرت اتفاقية لمكافحة الفساد سنة ٢٠٠٤.

٢- **البنك الدولي**:
إذ وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات لغرض مساعدة الدول على محاربة الفساد والحد من آثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

٣- **صندوق النقد الدولي**:
فقد لجا الصندوق إلى تعليق المساعدات المالية والقروض لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية.

- أما على المستوى المحلي في العراق:
فهناك ثلاث مؤسسات رقابية تعمل على مكافحة الفساد الإداري و المالي في العراق و هي:

١- **هيئة النزاهة العامة**: أُنشأت هذه الهيئة بموجب الأمر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ ومهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها بمختلف أنواعها.

٢- **المفتشون العامون**: تقوم مكاتب المفتشون العامون في الوزارات كافة بالمراجعة والتدقيق والإشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

٣- **ديوان الرقابة المالية**:
هي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق، مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال التدقيق المالي وتقييم الأداء لغرض مكافحة الفساد المالي.

رابعا: مقترحات أو سبل مكافحة الفساد:

لا توجد عصا سحرية لكبح جماح الفساد ولكن هناك عدة إجراءات أو خطوات يمكن اتخاذها لمحاربة الفساد والتخفيف منه منها:

١- المحاسبة: أي خضوع جميع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، سيكون لذلك انعكاسات إيجابية في محاربة الفساد.
٢- الشفافية: أي وضوح ما تقوم به المؤسسة الحكومية أو الخاصة، وذلك سيقلل من احتمالات وقوع الفساد.

٣- النزاهة : أي لا بد من وجود منظومة من القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل وهذا كفيل بالحد من احتمالات وقوع الفساد.
٤- وجود جهاز قضائي مستقل وقوي و نزيه سيقلل من فرص ممارسة الفساد.
٥- تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وعلى جميع المستويات سيكون رادعا للمفسدين.
٦- تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة .
٧- التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة.
٨- إعطاء دور اكبر للصحافة والأعلام وتمكينها من الوصول إلى المعلومات بسهولة ويسر لفضح الفساد والمفسدين .
٩- محاربة الفقر والبطالة (اللذان يعتبران أسباب مهمة للفساد) والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية قدر المستطاع. وإصلاح النفس البشرية كأداة لمكافحة الفساد وصيانتها من كل مظاهر الانحراف وترويض النفس ويتم ذلك من خلال إطاعة الله تعالى ومحاسبة النفس.
١٠- وضع وتطبيق قوانين صارمة لمنع هدر المال العام وإنشاء أجهزة أمنية تراقب التصرف بالأموال العامة ومحاسبة المقصرين بكل جدية وعدم التستر عليهم سيكون له أكبر الأثر في الحد من ممارسة الفساد من قبل الموظفين .
١١- تطبيق شعار "القانون فوق الجميع"، بحيث يتم تطبيق القانون على المسؤول الأعلى والموظف البسيط على حد سواء كما هو معمول به في الدول الأوروبية الديمقراطية.
١٢- استخدام الإعلام في بناء ثقافة النزاهة وتشكيل القيم والعادات من خلال تخصيص برامج للإذاعة والتلفزيون تهتم بمعالجة مشكلة الفساد بوسائل مختلفة كالندوات والإعلانات وغيرها.
١٣- استعمال التوثيق والبحث لإعداد قائمة سوداء بأسماء المفسدين ونشرها في الإعلام.
١٤- تبسيط وسائل العمل، وتحديد وقت زمني لإنجاز المعاملات يعتبر عامل مهم في طريق مكافحة الفساد لان ذلك يحقق للمواطن أمرين مهمين هما:
- انجاز معاملته بأقل تكلفة ممكنة.
- انجاز معاملته بأسرع وقت ممكن دون اللجوء لأساليب غير مشروعة.
١٥- أجراء تنقلات دورية بين الموظفين لتخفيف حالات الرشوة.
١٦- تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين:
١٧- تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وإعداد التقارير الخاصة بذلك.
١٨- العمل على توصيف الوظائف العامة على وفق طبيعة مهامها إلى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعارف من مستوى معين (أي اعتماد مصادر الكفاءة والخبرة).
١٩- تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات بعد إجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص.
٢٠- إنشاء نظام رقابي فعال ومستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل المسؤولين والموظفين العموميين في كل وزارة.
٢١- إشاعة القيم الأخلاقية والدينية والثقافية بين عموم الموظفين .
٢٢- كل ذلك وغيره من الإجراءات القانونية سيكون له أكبر الأثر في محاربة الفساد والقضاء عليه بمرور الزمن.

الاستنتاجات:

١- نتيجة لعدم محاربة ظاهرة الفساد والمفسدين في أغلب الدوائر والمؤسسات العراقية انتشرت هذه الآفة كما تنتشر النار في الهشيم مما كان لذلك انعكاسات سلبية(غير ايجابية) سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية وهذا ما جاء مطابقا لفرضية البحث.

٢- إن ظاهرة الفساد موجودة في كل المجتمعات المتقدمة منها والنامية إلا أنها أكثر شيوعا وانتشارا في المجتمعات النامية لضعف الرقابة والشفافية والمبادئ الديمقراطية الحقيقية .

٣- وقوع الفساد في القطاع العام والخاص، إلا إن الموظف في القطاع العام أكثر عرضة للفساد لبعده عن المساءلة والمتابعة عكس الموظف في القطاع الخاص.

٤- تنوع أسباب الفساد فمنها الداخلية وأخرى خارجية.

٥- إن الفساد الذي أصاب الاقتصاد العراقي لم يكن بمعزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها البلد منذ عقود طويلة إلا أنه تعمق بعد الاحتلال ٢٠٠٣.

٦- أدى الفساد إلى هدر المال العام وضعف الاستثمار المحلي والأجنبي وهروب رأس المال الوطني إلى الخارج.

٧- أدى الفساد إلى تراجع وتوقف النمو الاقتصادي للبلد، لوجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي.

٨- أدى الفساد إلى ارتفاع معدلات البطالة والجريمة والتفاوت في الدخول.

٩ -اعتماد مبدأ توزيع الفرص بدلا من مبدأ تكافؤ الفرص أدى إلى عدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب وخاصة في المناصب الحكومية والمؤسسات العامة والوزارات مما أدى إلى إشاعة حالات الغش والفساد .

١٠- إن التشاؤم وعدم ثقة المواطن بالمستقبل ولد حالة من عدم الاطمئنان زاد من توجه الأفراد والموظفين على السواء لسلوك الفساد.

١١- الفساد الإداري والمالي يزداد مع انعدام الأمن وسلطة القانون والعدالة في منح الفرص

١٢- للفساد تداعيات خطيرة تهدد استقرار وامن البلد وتصيب النسيج الاجتماعي بالانهيار .

١٣- على الرغم من وجود الفساد في العراق قبل عام ٢٠٠٣إلا انه تفاقم بشكل كبير بعد الاحتلال لأسباب مختلفة .

١٤- أدى الفساد إلى هجرة الكفاءات العلمية لعدم منحها الفرص التي تستحقها، وكان ذلك أحد أسباب تفاقم هذه الظاهرة.

١٥- أدى الفساد المالي إلى عدم انجاز اغلب المشاريع في المدد المحددة لها بسبب بيع المشروع من مقاول لآخر وفي كل مرة تكون هناك سرقة للأموال .

١٦- احتل العراق درجة عالية من الفساد سواء على المستوى العربي أو الدولي استنادا لمؤشر مدركات الفساد .

١٧- إن الفساد الإداري والمالي في العراق ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري لكنها تفاقمت بعد الاحتلال حيث استخدمت الوظيفة العامة لغايات غير رسمية وشخصية مما أدى إلى تفشي هذه الظاهرة خاصة مع تستر المسؤولين عن المفسدين وعدم محاسبتهم حتى أصبح العراق يحتل مرتبة عالية من الفساد على المستوى الدولي

١٨- عدم وجود جهاز ضريبي يتناسب والنشاط الاقتصادي العراقي ترتب عليه اتساع حالة الفساد فضلا عن ضعف القدرة الرقابية للجهاز المحاسبي ومن ثم اتساع حالة التهرب الضريبي خاصة خلال فترة الاحتلال وما بعدها .

التوصيات:

١- ضرورة العمل بكل جدية وإخلاص على محاربة الفساد في البلد وتقليص دوره بجميع أنواعه.

٢- اعتماد الكفاءات في تبوء المناصب الحكومية وسيادة القانون وخضوع الجميع لسلطة القانون ومحاسبة المفسدين من مختلف المستويات وعدم التستر عليهم، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

١- محاربة الفساد عن طريق المناهج التربوية والثقافية ووسائل الإعلام لإنشاء ثقافة حفظ المال العام ومحاربة الفساد .

٢- تفعيل دوائر المفتشين العامين واللجان الفرعية للمراقبة حسب الاختصاصات وضمن الوزارات المعنية .

٣- وضع قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة .

٤- الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين ليتبوؤوا المناصب المسؤولة في الوزارات ليكونوا قدوة للموظفين في وزاراتهم

٥- خلق وعي ورأي عام يرفض الفساد قانونيا ودينيا وأخلاقيا، وجعله صفة مشينة للشخص الذي يمارسها .

٦- العمل على تحقيق العدل والمساواة ومكافحة الحرمان باعتباره احد الموارد التي تغذي الفساد من خلال العمل والإنتاج

٧- تبسيط وسائل العمل وتحديد فترة زمنية محددة للإنجاز المعاملات .

٨- إجراء تنقلات دورية للموظفين لتخفيض حالات الرشوة والفساد .

٩- تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وإعداد تقارير خاصة بذلك .

١٠- المحاسبة ، أي خضوع جميع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية عن نتائج أعمالهم.

١١- الشفافية في العمل أي وضوح ما تقوم به المؤسسة الحكومية أو الخاصة .

١٢- وجود جهاز قضائي مستقل قوي ونزيه .

١٣- تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وعلى جميع المستويات .

١٤- التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة .

١٥- إعطاء دور اكبر للصحافة والإعلام وتمكينها من الوصول إلى المعلومات بسهولة ويسر لفضح الفساد والمفسدين أمام الرأي العام .

١٦- وضع خطة لمكافحة التضخم والبطالة اللذين يولدان الفساد بأشكاله المختلفة .

١٧- عدم استثناء أي مسؤول مكن المساءلة القانونية وتقديم كشوفات بالأوضاع المالية للمسؤولين.

١٨- تحديد مستويات الرواتب بشكل عادل لكي يمتنع الموظف من التفكير بارتكاب الفساد، والعمل على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للموظفين بالشكل الذي يخفض من درجة تحمل المواطن لتكلفة تلك الخدمات .

١٩- ضرورة العمل على خلق شعور بالمسؤولية لدى المواطن بأهمية الانتماء للوطن وبالتالي جعل الولاء الأول للدولة والوطن والاستفادة من والولاءات الثانوية لتكون بمثابة عوامل بناءة للارتقاء والتشديد للانتماء الوطني لكي لا تكون عوامل هدامة

٢١- إعادة صياغة القوانين والأنظمة وإجراء التعديلات عليها بما يضمن عدم الالتفاف عليها بحجة عدم المرونة لبعضها، مما يؤدي إلى تجاوزا لصلاحيات الممنوحة حسب التوصيف الوظيفي للعاملين على مختلف المستويات.

الهوامش والمصادر:

١- د. حسين المحمدي - الفساد الإداري لغة المصالح - دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية - ٢٠٠٨ - ص١٣

- محمود عبد الفضيل - مفهوم الفساد ومعاييره - مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٣٠٩ - ٢٠٠٤- ص٣٥ .

- الهام عطا الموسوي - دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري - المعهد العالي للدراسات المحاسبي والمالية - بغداد - ٢٠٠٥ - ص١١ .

٢- منتظر محمد داغر، جرائم الفساد الإداري في الإدارة العامة العراقية وعلاقتها بالخصائص الفردية والتنظيمية لمرتكبيها، المؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد - ١٩٩٧ - ص٢٥ .

٣- د. سالم محمد عبود - ظاهرة الفساد الإداري والمالي - وآثاره على عملية التنمية ٢٠٠٨ - ص٢٦ .

٤- د. جواد كاظم البكري - اثر الفساد المالي والإداري على الدخل القومي العراقي، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الستراتيجية - ع٤٤ - ٢٠١٠ - ص٧٩ .

٥- سوزان روز، أكرمان ترجمة فؤاد سروجي، الفساد والحكم، الأسباب والعواقب والإصلاح - المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع - ط - عمان - ٢٠٠٣ - ص١٩.

٦- د.عياد محمد علي - التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامية، مركز عشتار للتدريب الصحفي - جامعة بابل - ط٢-٢٠٠٧ - ص٣ .

٧- احمد عبد الباقي - دور الرقابة الخارجية في الحد من حالات الفساد الإداري، رسالة دبلوم عالي في مراقبة الحسابات مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد -١٩٩٧- ص٢١- ٢٤ .

٨- زياد عربية بن علي-الفساد- مجلة دراسات إستراتيجية - جامعة دمشق-ع١٦-٢٠٠٥-ص١٥.

٩- فايز المجالي - معنى الوساطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني، دراسة تحليلية من منظور علم الاجتماع - مجلة مؤتة - الأردن - ع٣ - ١٩٩٦ - ص٧٨.

١٠ - زكي حنوش - مظاهر الفساد الإداري في السلوك اليومي للمواطن العربي، (الأسباب ووسائل العلاج) - دراسة تحليلية - الشبكة الدولية للإنترنيت - ص ٤-٥ .

١١- بشير مضيفي - الفساد الاقتصادي - مدخل في المفهوم والتجليات - مجلة بحوث اقتصادية عربية - الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - ع٣٧ -٢٠٠٦ ص٣٨.

١٢- بشير مضيفي - المصدر نفسه - ص١٢٧ .

١٣- عزمي الشعيبي - دراسة حالة فلسطين المحتلة - نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية - ٢٠٠٦ - ص٧١٩ .

١٤- المصدر: old dynamics of corruption, The Rol of the United Nations Helping Member states Build Integrity to curb corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, PP, 3.

١٥- د. جواد البكري - اثر الفساد المالي والإداري على الدخل القومي في العراق - مصدر سابق - ص ٢١ .

١٦- سالم عبد الحسن - الفساد يقوض التنمية ويشوه اقتصاديات السوق - مجلة القادسية لعلوم الإدارية الاقتصادية - المجلد التاسع - العدد الاول - ٢٠٠٧ - ص٨٠ .

١٧- د. جواد البكري - مصدر سابق - ص٨٠ .

١٨- محمود حسن الوادي - تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد - دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان - ٢٠١٠ - ص٢٣٦ .

١٩ - سالم عبد الحسن - مصدر سابق - ص٨٠ .

٢٠- نوره الرشيد - الفساد الإداري واستشراؤه في القطاع العام، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - ع١٨ - ٢٠٠٤ .
٢١- جوناثان هالبيرن - خبير اقتصادي أول - المكتبة الافتراضية العراقية - قياس وتأثير الفساد في البنى التحتية http://econ.worldbank.org
٢٢- شمخي جبر- الفساد الإداري - المفهوم والآثار- جريدة الصباح - ع١٠٩٠، ٢٠٠٧، ص١٠.
٢٣ - د. محمود عبد الفضيل - مصدر سابق - ص٤٦ .
٢٤- ديفيد نج - المكتبة الافتراضية العراقية - تأثير الفساد على الأسواق المالية - قسم الاقتصاد والتطبيق والإدارة - جامعة كورنيل - نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية.
٢٥- المجلد ٣٢ رقم١٠ - ٢٠٠٦ - ص٨٢٢ - ٨٣٦ .
٢٦- كريم العزاوي - مشكلة الفساد الإداري- الواقع والآفاق - مركز تطوير الاقتصاد العراقي - ٢٠٠٧ - ص٧ .
٣١- منتظر فاضل البطاط، ندوة هلال جودة - مصدر سابق - ص٤٠.
٣٢- فارس حامد عبد الكريم - النزاهة ومتلازمة الفساد والفقر والإرهاب، الانترنيت - شبكة النبأ المعلوماتية ٧٠/١٦٣ www.annabaa.org
٣٣- روبرت كليتجارد - السيطرة على الفساد - ترجمة علي حسين حجاج، دار النشر للتوزيع - عمان - ٢٠٠٦ - ص٤٦ .
٣٤- وجدان فالح الساعدي - مشاكل الهدر والإسراف والفساد الإداري في الدولة - مجلة النبأ - ع٨٠ - ٢٠٠٦ - ص٢ .
٣٥- د. جواد كاظم البكري - مصدر سابق - ص٨١ .
٣٦- منتظر فاضل البطاط، ندوة هلال جودة - مصدر سابق - ص٤٥.